

الأزمة الاقتصادية اليونانية وآثارها السياسية

م.م. مصطفى حسين عبد الرزاق

كلية القانون / جامعة واسط

الخلاصة

كثيراً ما يثير تفجر الأزمات الاقتصادية جدلاً بين الاقتصاديين والسياسيين عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الأزمة، ولكن هذه الأسباب غالباً ما تكون آخر الأسباب تأثيراً، أي أنها بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، صحيح أن الأزمة الاقتصادية العالمية هي من ساعد على ظهور أعراض أزمة اليونان، إلا أن الاقتصاد اليوناني كان يعاني منذ عقود من خلل كبير يظهر جلياً عندما يتم دراسة أهم سماته لمدة زمنية طويلة، وأن أعراض هذا الخلل لم تكن بادية في ذلك الوقت فكانت أزمة الاقتصاد اليوناني مثل الماء الذي يسري ببطء على السطح ويجري مسرعاً في العمق، فتحقيق معدلات نمو جيدة كانت تشير إلى مسار اقتصادي صحيح، وبإلقاء نظرة على قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار يظهر تناقض وتساؤل عن المصدر المسؤول عن تحقيق هذا النمو، وتظهر الإجابة بتحليل المالية العامة لليونان التي تظهر مقدار الديون التي كان يعتمد عليها اليونان لتحقيق ذلك النمو.

إن تفضيل الساسة اليونانيون المصلحة الآنية لتحقيق مكاسب سياسية على المصلحة طويلة الأجل، جعل الاقتصاد اليوناني مثقل بديون كبيرة ظهرت آثارها بعد ثلاث عقود من إتباع تلك السياسات، مما أفقد اليونان ثقة دول منطقة اليورو، وجعل الجميع يفكر بشكل جدي إعادة هيكلة الاتحاد ليكون قادر على التحكم بالسياسات المالية لأعضائه كما يتحكم بالسياسات النقدية، أما الشعب اليوناني فقد فقد الثقة بالأحزاب الكلاسيكية التي تسيطر عليها أسر معينة لأنها رغم توجهاتها الأيديولوجية المختلفة، إلا أنها سارت بسياسات غير رشيدة متشابهة.

Abstract

The eruption of the economic crisis arouses a debate among economists and politicians about the direct reasons that led to it, but these reasons are often the last effect causes, that is the straw that broke the camel's back. It is true that the global economic crisis helped in the emergence of the symptoms of the crisis in Greece but the Greek economy had been suffering for decades from a great imbalance that is evident when studying its most important features for a long period.

The symptoms of this defect were not visible so the crisis of the Greek economy is such as water flowing slowly on the surface and being rushed in the bottom(still water on surface that rushes in deep).The achievement of good growth rates were referring to a correct economic course, but looking at the economy's ability to attract investment shows the contradiction and arouse a question about the source responsible for achieving this growth, and the answer appears by analyzing the public finance of Greece, which shows the amount of debt Greece depends on to achieve that growth,The Greek politicians` preference of immediate interest for political gains to the long-term interest made the Greek economy weighed down with huge debts that their effects appeared after three decades of following those policies which made Euro zone countries lose confidence of Greece and made the countries of the region seriously think in reconstruct the Union to be able to control financial policies for its members as controls monetary policy by the ECB.

The Greek people have lost confidence in the classical parties controlled by certain families, because they followed similar irrational policies despite their different ideological orientations .

على مدى أكثر من خمسين عاماً، ظل مشروع التكامل الأوروبي، سوقاً وجماعة واتحاداً، أنموذجاً فريداً في مشاريع التكامل والوحدة الإقليمية، ولاسيما في المجال الاقتصادي، بدأ بمشروع حديد وصلب من ثلاث دول، زاد عددها إلى ست دول، حتى وصل إلى سبع وعشرين دولة ، وتكللت جهود دول الاتحاد عام ١٩٩٩ بالاتفاق على إصدار عملة موحدة (اليورو) بداية من عام ٢٠٠٢، انضمت إليها حتى الآن سبع عشرة دولة، وعلى الرغم من أن هذا النجاح الاقتصادي لم يوازه نجاح سياسي يتمثل في إنشاء ولايات متحدة أوروبية لها دستور موحد، فإن دول الاتحاد توافقت على معاهدة لشبونة عام ٢٠٠٩، التي تمثل الحد الأدنى من الإرادة السياسية (أحمد دياب، ص ١١٠).

وفي العقد الذي مر على اعتماد اليورو وحدة نقدية مشتركة لمعظم دول أوروبا، فإن تلك العملة غطت على الاختلافات العميقة بين اقتصادات القارة المتباينة، بيد أنه لم يعد ممكناً الآن —بعد الأزمة العالمية— تجاهل تلك الاختلافات، إذ أن التفاوت في الدخول بين بلدان غنية في الاتحاد وبلدان فقيرة نسبياً جعل الآراء السياسية الخاصة برسم السياسة المالية والنقدية مختلفة، فالبلدان الفقيرة تكثف اعتمادها على الاقتراض، في الوقت الذي تحول فيه مصارف البلدان الغنية (ألمانيا على سبيل المثال) الفوائض النقدية إلى تلك الدول، واستمر هذا الحال حتى بلوغ الأزمة التي عكست الاختلال

طويل الأمد لبعض دول الاتحاد، في حين لم تتأثر دول أخرى بشكل كبير (Euchlid tsakalotos,p8). وخلف تلك التباينات الاقتصادية كمنّت ثقافات سياسية مختلفة جداً، منها —على سبيل المثال— تلك الثقافة التي سمحت لوزير مالية اليونان بالتفكير في تزوير الدفاتر المحاسبية، وتلك الثقافة التي لا تزال

تسمح للعديد من الإيطاليين والإسبان بالتهرب من الضرائب، في حين يلتزم معظم الألمان والهولنديين والدنماركيين والسويديين بقوانين أكثر صرامة (أحمد دياب، ص ١١٢).

مشكلة البحث:

تشير الدراسات والتقارير الاقتصادية إلى أن الاتحاد الأوروبي ودول اليورو تتأثر اليوم بأزمة اقتصادية عدد من الدول* تتقدمها اليونان، وهذه المعلومات تثير عدة تساؤلات أهمها: ما هي ملامح وسمات الاقتصاد اليوناني، وما هي أسباب الأزمة التي يعانيها، وكيف يمكن مواجهتها، كما لا بد من معرفة الآثار التي ترتبت على هذه الأزمة في الجانب السياسي.

فرضية البحث:

واجه الاقتصاد اليوناني عددًا من المشاكل تفاقمت عام ٢٠١٠ نتيجة لتراكم نتائج السياسات الاقتصادية غير الرشيدة، التي كانت تهدف إلى تحقيق نموًا سريعًا وبالتالي زيادة كبيرة في الدخل، وتحقيق مكاسب سياسية للحكومات اليونانية المتعاقبة، حتى لو كان هذا النمو معتمدًا على الاقتراض من الخارج، فيغني الجيل الحالي ويضيف عبئًا على الأجيال القادمة، إلا أن هذه الأزمة وضعت صانع القرار ورأس السياسة اليوناني أمام ضرورة تصحيح تلك السياسات، أما آثار هذه الأزمة، فقد ألفت بظلال من الشك على نجاح تجربة الاتحاد الأوروبي وتطورها، فعلى الرغم من أن الأزمة قد جمعت أعضاء ودول السوق الأوروبية معًا في محاولة لحلها، فإنها أوضحت بجلء أنه على الرغم من مرور ٥٣ عامًا على إطلاق تلك المنظمة الاقتصادية، فإن أوروبا لا تزال أبعد ما تكون عن التوحد السياسي والاقتصادي الكامل، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال إمكانية تفكك الاتحاد.

ووفقاً لفرضية وإشكالية البحث، سيتم تناول الموضوع بثلاثة محاور هي:

أولاً: ملامح وسمات الاقتصاد اليوناني.

ثانياً: الأزمة (طبيعتها وأسبابها).

ثالثاً: الآثار السياسية للأزمة.

أولاً: ملامح وسمات الاقتصاد اليوناني

١. الناتج المحلي الإجمالي

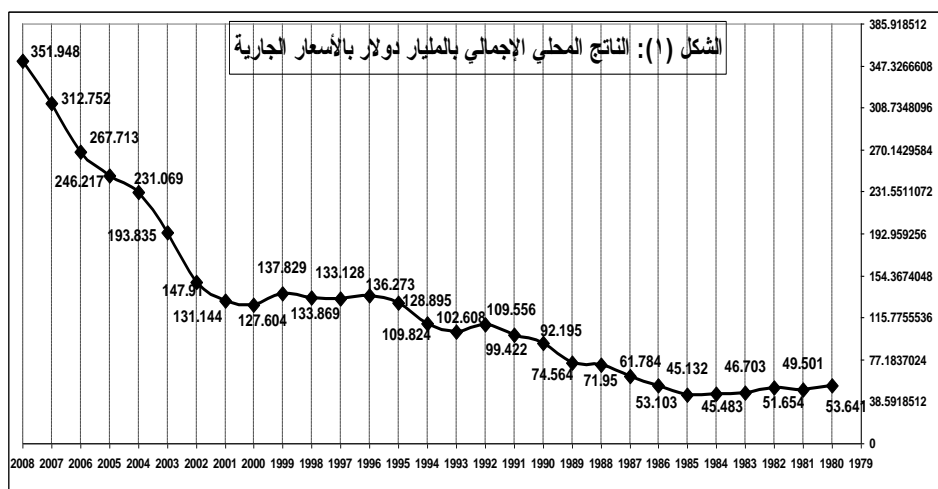
يعد الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأول لقوة الاقتصاد ونموه، وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية الخاطئة قد تحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها قد تسبب من جانب آخر سلبيات غير محسوبة على المدى القريب، لذلك فإن حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي)

ونموه هو أول معيار لتقييم السياسات الاقتصادية ولكنه ليس الوحيد لأن هذا المعيار لا يدل بالضرورة على صحة السياسات الاقتصادية لطول المدة التي تحقق بها النمو، فقد تتبع سياسات وإجراءات اقتصادية خاطئة لا تؤثر في الناتج المحلي بشكل مباشر وهو ما حصل في حالة اليونان.

لقد حافظ الاقتصاد اليوناني على معدلات نمو مرتفعة على مدى عدة عقود، ففي عقد الثمانينيات ازداد الناتج حوالي أربعين مليار دولار حين ارتفع من (٥٣.٦٤١) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٩٢.١٩٥) مليار دولار عام ١٩٩٠، ونما في عقد التسعينيات حوالي خمس وثلاثون ملياراً عندما وصل في عام ٢٠٠٠ إلى (١٢٧.٦٠٤) مليار دولار.

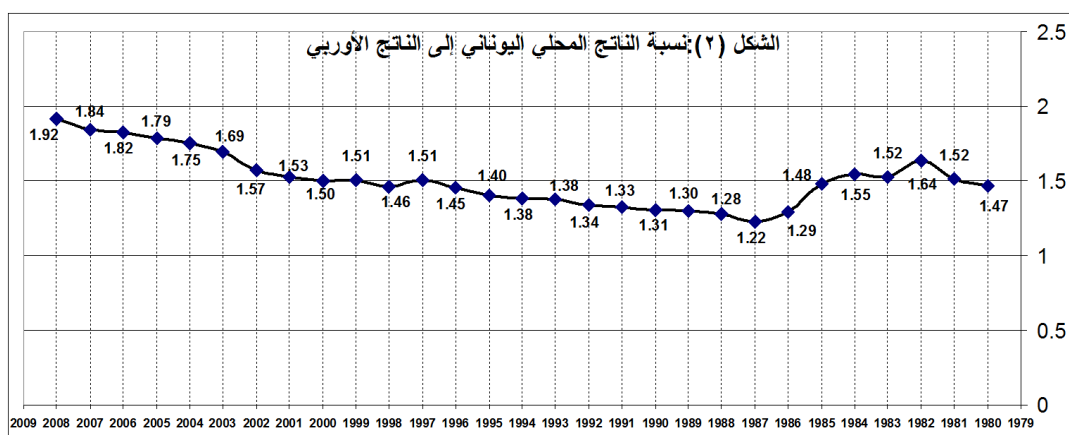
* اليونان وأيرلندا وإسبانيا وغيرها.

وكما يبين الشكل (١) فإن وتيرة النمو ازدادت مع الألفية الجديدة، إذ ارتفع الناتج في السنوات الثمان (٢٠٠٠-٢٠٠٨) حوالي (١٢٦) مليار حين وصل الناتج إلى (٣٥١.٩٤٨) مليار دولار، وهو أكثر من مجموع النمو الذي تحقق في العقدين السابقين.



Sources: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2010.

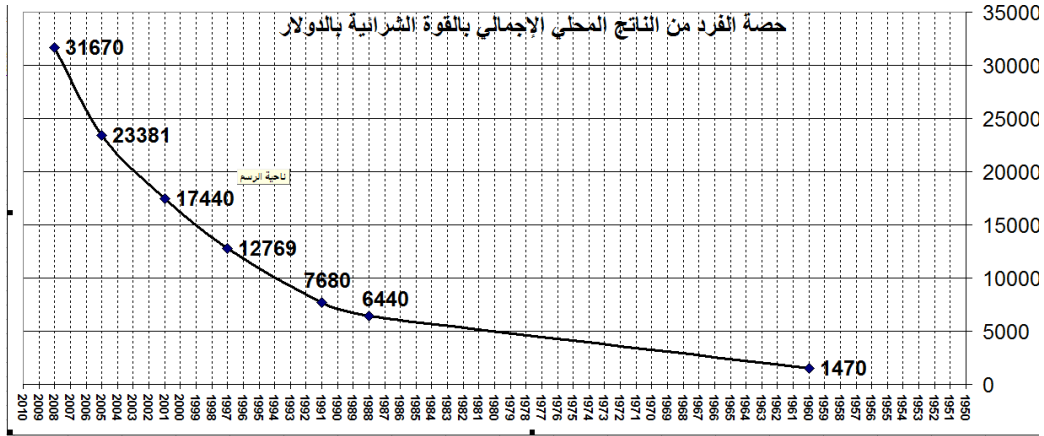
ويتأكد الوضع الجيد للاقتصاد اليوناني بمقارنته بالاقتصاد الأوروبي ككل، فعلى الرغم من تراجع نسبة الناتج اليوناني إلى الناتج الأوروبي من (١.٥) عام ١٩٨٠ إلى (١.٣) عام ١٩٩٠، إلا أنه عاد في عقد التسعينيات إلى ما كان عليه حين شكل عام ٢٠٠٠ حوالي (١.٥) من الناتج الأوروبي، أما المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (١.٩) كما مبين في الشكل (٢)، وهو ما يشير إلى أن نمو الاقتصاد اليوناني في العقدين الأخيرين كان أكبر من نمو الاقتصاد الأوروبي بشكل عام.



Sources: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2010.

وقد انعكس هذا النمو على دخول الأفراد بشكل واضح، فبعد أن كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية تعادل (١٤٧٠) دولار عام ١٩٦٠، تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بحلول عام ١٩٨٨ لتصبح (٦٤٤٠) دولار، وازدادت وتيرة هذا النمو في التسعينيات فبلغت حصة الفرد عام ١٩٩١ (٧٦٨٠) دولار، وعام ١٩٩٧ (١٢٧٦٩)، وفي العقد الأخير كما يبين الشكل (٣) انعكس النمو الكبير في الناتج المحلي -الذي تمت الإشارة إليه- على حصة الفرد لتصل إلى (١٧٤٤٠) و(٢٣٣٨١) و(٣١٦٧٠) دولار في الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٥ و٢٠٠٨ على التوالي.

الشكل (٣)



المصدر: تقارير التنمية البشرية (HDR)، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، UNDP

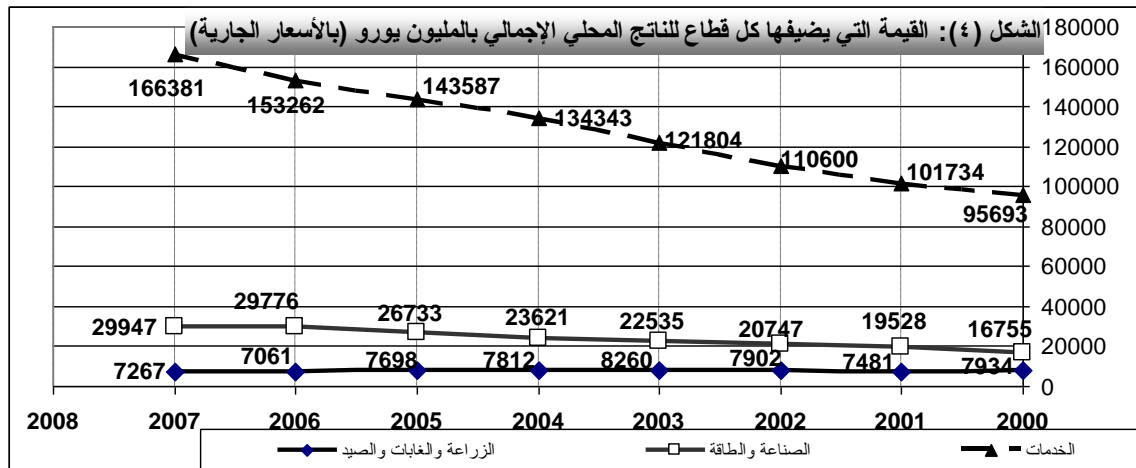
٢. بنية الناتج المحلي الإجمالي

يعد قطاع الخدمات هو القطاع القائد في الاقتصاد اليوناني، وسنة بعد أخرى تزداد أهميته ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ٢٠٠٢ كان يشكل حوالي (٧٠.٥%) من إجمالي الناتج المحلي، وازدادت مساهمته لتصبح حوالي (٧٥.٨%) عام ٢٠٠٩، وتزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع نسبة العاملين في هذا القطاع، فبعد أن كانوا يشكلون نسبة (٦١.٣%) من القوى العاملة عام ٢٠٠٢، أصبحوا يشكلون (٦٥.١%) عام ٢٠٠٩.

ويعتمد اليونان في قطاع الخدمات على السياحة بشكل كبير، إذ تشكل حوالي (١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو قطاع يخلق فرص للعمل والطلب على الإنتاج المحلي، فتعتمد الخدمات الإدارية والباعة والفنادق وقسم من الصناعة والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الإسكان على رواج السياحة في البلد، أما القطاع الصناعي، فيأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية، إذ بلغت مساهمته عام ٢٠٠٢ (٢٢.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت قليلاً بعد مضي سبع سنوات لتصل إلى (٢٠.٨%) عام ٢٠٠٩، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة العاملين في هذا القطاع من (٢٤.١%) إلى (٢٢.٤%) من القوى العاملة للمدة نفسها.

ولابد من الإشارة إلى أن تراجع نسبة مساهمة القطاع الصناعي لا تعني تراجعاً بالإنتاج، وإنما تشير إلى أن الزيادة في إنتاجية هذا القطاع كانت أقل من الزيادة في قطاع الخدمات فتراجعت نسبة مساهمته في الناتج الكلي، ويعود السبب في ذلك إلى أن اليونان ذات تضاريس جبلية، وأثينا هي المدينة الوحيدة التي تتركز فيها الصناعة، وبالتالي فإن اليونان غير قادرة على تحقيق نمو كبير في القطاع الصناعي يوازي النمو في قطاع الخدمات الذي يعتمد على مساحة اليونان جميعها بما فيها الجزر الصغيرة، وتعد أهم المنتجات الصناعية اليونانية هي التعدين، والمواد الغذائية ومعالجة التبغ، والمنسوجات والكيماويات، كما تراجعت حصة القطاع الزراعي هي الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت حوالي (٦.٦%) عام ٢٠٠٢، أصبحت لا تتجاوز (٣.٤%) عام ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه، تراجع عدد العاملين في هذا القطاع من (١٤.٦%) إلى (١٢.٤%) من إجمالي القوة العاملة للمدة نفسها، وسبب هذا التراجع هو نقص الموارد الطبيعية، وعدم نمو الأراضي الصالحة للزراعة بشكل كبير، وعدم تمكن التقنيات الزراعية من تحقيق زيادة فعالة في إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة، وتعتمد اليونان في قطاعها الزراعي على عدد كبير من المنتجات منها القمح والشعير وبنجر السكر والذرة، والتبغ والزيتون والطماطم، والبطاطس والفواكه، ولحوم البقر ومنتجات الألبان، وللزيتون الحصة الأكبر من الصادرات الوطنية.

إن ما يميز قطاع الخدمات اليوناني هو قدرته على النمو أكثر من بقية القطاعات، فتزداد أهميته باضطراد، وكما يبين الشكل (4) أن القيمة التي يضيفها هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (95,693) مليون يورو عام ٢٠٠٠ إلى (166,381) مليون يورو عام ٢٠٠٨، أي بزيادة أكثر من (71,000) مليون يورو، في الوقت الذي لم ترتفع مساهمة القطاع الصناعي سوى (13,192) مليون يورو للمدة نفسها، بعد أن ارتفع من (16,775) مليون يورو إلى (29,947) مليون يورو، أما القطاع الزراعي فكانت مساهمته ثابتة تقريباً طوال هذه المدة.



Sources: Eleni papadopoulou and others, national report on RD policy design Greece, assessing the impact of rural development policies, Department of agriculture Economic, Aristotle University, p11.

وانعكس هذا النمو في قطاع الخدمات على الصادرات اليونانية، إذ يشكل هذا القطاع صافي صادرات بلغ (١٦٠٨٢) مليون يورو عام ٢٠٠٨، لكنه تراجع متأثراً الأزمة الاقتصادية ليبلغ (١١٨٦٣) مليون يورو عام ٢٠٠٩، ثم عاد وارتفع قليلاً عام ٢٠١٠ ليبلغ (١٢٣٠٤) مليون يورو، أما القطاعين الآخرين

فلم يلبي حاجة الطلب المحلي، فشكلا صافي واردات (سالب) بلغ (٣٧٩٢٩) مليون يورو عام ٢٠٠٨، انخفض إلى (٢٥٥٧٥) و(٢٤٤٨٠) مليون يورو عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، وكان هذا الانخفاض نتيجة تراجع الطلب المحلي على الواردات بسبب الأزمة (Bank of Greece).

ومن جانب آخر، فإن بنية الاقتصاد اليوناني من حيث الملكية مختلفة عن الكثير من دول منطقة اليورو، إذ تلعب الدولة في اليونان دوراً مهماً في الاقتصاد (خلافًا لدول أخرى في منطقة اليورو مثل ألمانيا) إذ يساهم القطاع العام بحوالي (٤٠%) من إجمالي الناتج المحلي، وهو الأمر الذي جعل الاقتصاد اليوناني يعاني من النفقات الحكومية العالية، والاعتماد على الاقتراض الخارجي على المدى الطويل.

(United nation Economic commission for Europe, P38 & Economic)
(watch).

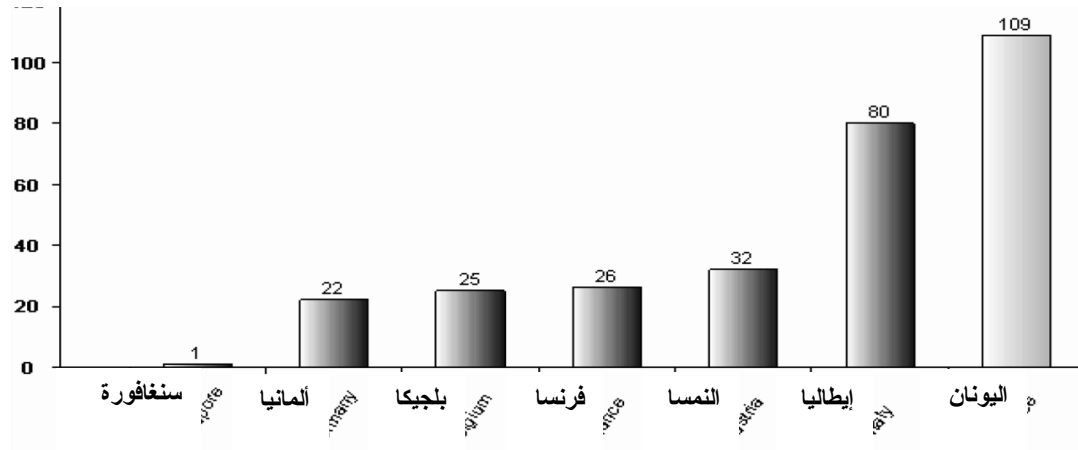
٣. الاستثمار

يتفاوت تأثير عدد من المحددات في البيئة الاستثمارية اليونانية، وهذه المحددات هي العوامل التي تواجه القيام بالأعمال في أي دولة مثل سهولة بدء عمل المشروع (المدة الزمنية، الكلفة، مجموع الإجراءات الضرورية)، سهولة الحصول على التمويل، مستوى الحماية القانونية، الإطار التشريعي الذي يسري على التشغيل، الضرائب، القدرة على القيام بالتجارة الخارجية، إجراءات منح الترخيص للإنشاء، وإجراءات إغلاق المنشأة، وقدرة فرض العقود.

ولتقييم هذه المتغيرات في الاقتصاد اليوناني، لابد من الرجوع إلى هيئات ومؤسسات دولية تقوم بتقييم هذه العوامل على مدد منتظمة، وأهم هذه المنظمات هو البنك الدولي الذي يصدر تقريره السنوي (Doing Business)، وهو تقرير يقدر مدى صعوبة القيام بالأعمال في أكثر من ١٨٠ دولة، حيث يأخذ المتغيرات المذكورة لترتيب دول العالم.

أحتل الاقتصاد اليوناني عام ٢٠٠٦ المرتبة (١٠٩) من أصل ١٧٥ دولة شملها التقرير، وحقق تقدماً في عامين فوصل إلى المرتبة (٩٦) من إجمالي ١٨١ دولة عام ٢٠٠٨، إلا أنه عاد إلى المرتبة (١٠٩) مرة أخرى عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ - كما يبين الشكل (٥) - من إجمالي (١٨٣) دولة (world Bank & IFC, 2007-2009-2011).

الشكل (٥): مكانة دول مختارة من حيث صعوبة القيام بالأعمال



وبالعودة إلى بعض العوامل الفرعية التي حُددت بموجبها هذه المرتبة، نجد أنه في مجال تحقيق التجارة عبر الحدود حققت اليونان أكبر تقدم للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، إذ تقدمت ٤٣ مركزاً (من المركز ١٢٣ إلى المركز ٨٠) ثم عادت وتراجعت بعد عام واحد لتصل إلى المرتبة ٨٤ عام ٢٠١٠، وهذا التقدم نتيجة تقليص المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق معاملة تجارية، وتقليص الإجراءات الضرورية اللازمة، أما عامل الضرائب المدفوعة، فقد خُفضت إلى الثلث إذ تراجعت نسبة الضرائب إلى الأرباح (١٣) درجة مئوية، فتقدمت اليونان ٣٢ مركزاً في ثلاث سنوات حين وصلت إلى المرتبة (٧٦) عام ٢٠٠٩، بعد أن كانت بالمرتبة (١٠٨) عام ٢٠٠٦ ثم تقدمت مركزين لتصل إلى المرتبة ٧٤ عام ٢٠١٠ (Ibid).

وعلى الرغم من هذا التقدم في العاملين السابقين، فإن اليونان قد تراجعت في العامل الثالث وهو معيار التشغيل الذي يُقيم على أساس إدخال المرونة في ساعات العمل والتشغيل، فاحتلت اليونان ثاني أسوأ مرتبة، كما أن عامل (فرض تنفيذ العقود) قد أصبح أكثر عسراً، وهذا يعني أن الاستثمار يتطلب من صاحب العمل إجراءات أكثر للحصول على الحماية القضائية، ومدة اكبر لتنفيذها، فتراجعت اليونان نتيجة لذلك من المرتبة (٤٨) عام ٢٠٠٦ إلى (٨٩) عام ٢٠٠٩، وتقدمت عام ٢٠١٠ مركزاً واحداً لتحل المرتبة (٨٨)، كما تدهور مركز اليونان في معيار إجراءات إغلاق

المنشآت، فتراجعت من المرتبة (٣٤) عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة (٤٣) عام ٢٠٠٩، ثم إلى المرتبة (٤٩) عام ٢٠١٠ (Ibid).

إن مركز اليونان في هذا التقرير يعني أن اليونان تراجعت في السنوات الأخيرة بالنسبة إلى بقية الدول في جذب الاستثمارات، ولكن هذا لا يعني أن الاستثمار تراجع بقيمته المطلقة، فإجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفع من (١٩.٢٤٨) مليار يورو عام ١٩٩٧ إلى (٤٩.١٨) مليار يورو عام ٢٠٠٨، وهي نسبة نمو كبيرة، إلا أن اليونان متراجع مقارنة بالدول الأخرى لاسيما الأوروبية، حيث شكل تكوين رأس المال الثابت نسبة (١٩.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي شكل في إيطاليا نسبة (٢٠.٩%) وفي بلجيكا (٢٢.٧%)، وفي فرنسا (٢١.٩%).

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تراجع تراجعاً تدريجياً منذ عام ١٩٩٠، حيث هبط من (١.٢%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٠.٣%) عام ٢٠٠٥، ولكن دخول شركات متعددة الجنسيات بعد ذلك في منشآت يونانية كبيرة - شراء أغلبية أسهم البنك التجاري اليوناني من (Credit Agricole) عام ٢٠٠٦ وشراء هيئة الاتصالات اليونانية من (Deutsche Telekom) عام ٢٠٠٨ - رفع الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى ليصل عام ٢٠٠٨ إلى (١.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي. (ميخائيل فاسيلياديس، ص ١٣).

وبشكل عام يمكن القول بأن الاقتصاد اليوناني تراجع في جذبته للاستثمارات نسبياً عن بقية دول اليورو، والزيادة في كمية الاستثمار (بقيمه المطلقة) لا ترقى إلى أن تكون سبباً في تحقيق معدلات النمو التي مرّ ذكرها.

٤. المالية العامة والدين العام

بدأت اليونان تعاني من العجز المزمن والكبير في ميزانيتها الحكومية منذ عقد الثمانينيات، إذ كانت نسبة العجز للسنوات (١٩٨٠-١٩٨٩) هي (٨.١%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتفاقم العجز في التسعينيات ليصل إلى (٨.٤%)، وحاولت الحكومة بعد عام ٢٠٠٠ تخفيض هذه النسبة لكنها لم تنخفض بشكل كبير إذ بلغت (٥.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذا العجز ينعكس بالنتيجة على حجم الدين العام الذي كان يشكل عام ١٩٨٠ حوالي (٢٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع إلى (٧١%) عام ١٩٩٠، و(١٠١.٥%) عام ٢٠٠٠، والافت للنظر أن هذه الديون استمرت بهذا المستوى في الألفية الجديدة حين بلغت حوالي (١٠٠%) على الرغم من تراجع العجز الحكومي، مما يشير إلى أن المسؤول عن حجم المديونية وليس العجز في الميزانية فقط، وإنما زيادة الاستهلاك أيضاً، حيث شكل الاستهلاك (٨٥.١%) من الناتج المحلي الإجمالي في عقد الثمانينيات، وارتفع إلى (٩٠.١%) في عقد التسعينيات، وكان انخفاضه بسيطاً جداً بعد عام ٢٠٠٠ إذ بلغ (٨٨.٨%) وكما مبين في الجدول (١).

الجدول (١)

معدلات المديونية العامة والعجز الحكومي والاستهلاك نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (٢٠٠٩-١٩٨٠)

السنوات	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٨
المديونية العامة % من GDP	٢٦	٧١	١٠١.٥	١٠٠
السنوات	١٩٨٩-١٩٨٠	٢٠٠٠-١٩٩٠	٢٠٠٩-٢٠٠٠	
العجز % من GDP	٨.١	٨.٤	٥.٩	
الاستهلاك % من GDP	٨٥.١	٩٠.١	٨٨.٨	

Sources: Costas Meghir & others, The economic crisis in Greece: A time of reform and opportunity , Yale University, University College London and IFS, 5 August 2010, p5.

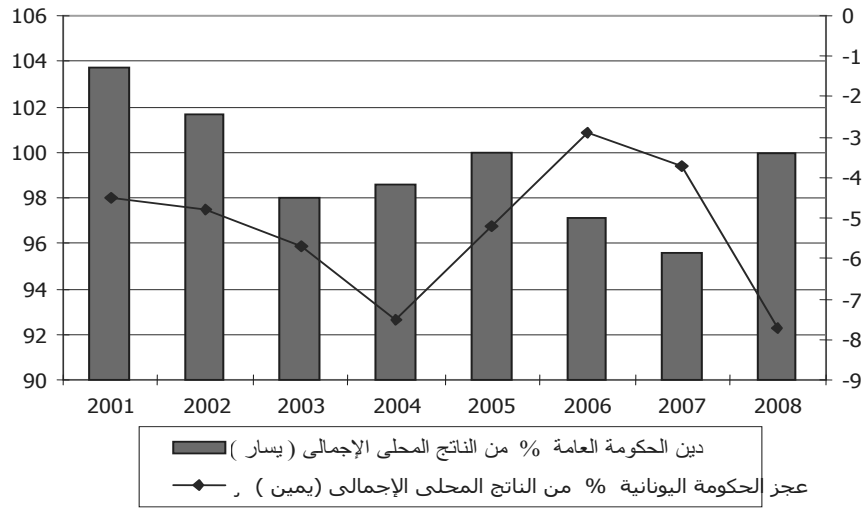
لقد بدأ النقاش منذ عام ٢٠٠٥ في المفوضية الأوروبية حول ما إذا كان اقتصاد اليونان الذي يعاني من عجز مفرط يستطيع الإيفاء بالتزاماته على الرغم من تراجع العجز في ذلك العام عما كان عليه عام ٢٠٠٤ كما يبين الشكل (٦)، وقد منح مجلس وزراء الاقتصاد والمالية (Ecofin) عام ٢٠٠٤ مهلة لليونان تنتهي عام ٢٠٠٦ لخفض العجز تحت مستوى (٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، حسب شروط اتفاقية الاستقرار والنمو (SGP) والمدعوم من الاتحاد الاقتصادي النقدي (EMU). (الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية، نظرة على الاقتصاد اليوناني، ص٨)

واستمر اليونان بمحاولة خفض العجز حتى عام ٢٠٠٦ ليصل إلى (٢.٩%)، إلا أنه عاد وارتفع عام ٢٠٠٧ ليصل إلى (٣.٧%) وتضاعف عام ٢٠٠٨ ليصل إلى (٧.٧%).

أما الدين العام، فعلى الرغم من محاولة السياسة الاقتصادية اليونانية خفض نسبته منذ عام ٢٠٠١، ونجاحها في السنتين التاليتين في خفضه من (١٠٣.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٩٨%) عام ٢٠٠٣، إلا أن إصرار اليونان على استضافة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٤ أضطرها إلى اللجوء إلى

الاستدانة مرة أخرى، فبلغت الديون في ذلك العام ٤٤ مليار يورو، وازدادت عام ٢٠٠٥ لتشكّل (١٠٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من التراجع القليل في نسبة المديونية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، إذ وصلت في الأخيرة إلى (٩٥.٦%)، وكان هذا التراجع نتيجة اتجاه الحكومة لإعلان التسهيلات اللازمة لتحقيق المنافسة في الاستثمارات لاسيما في السياحة وبعض القطاعات الأخرى مثل قطاع الطاقة (المصدر نفسه)، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع مع بداية الأزمة المالية العالمية لتبلغ حوالي (١٠٠%) عام ٢٠٠٨ وكما مبين في الشكل (٦).

الشكل (٦): عجز الميزانية الحكومية والدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



Sources: Eurostat ,Government Finance Statistics, 2010

ويمكن أن نستنتج مما سبق من بيانات توضح تحقيق نسب نمو عالية على الرغم من تراجع الواقع الاستثماري أن هذا النمو كان يعتمد بشكل كبير على الخارج من خلال الديون المتزايدة التي تتحملها الحكومة اليونانية، أي أن الدولة أخذت على عاتقها زيادة دخول الأفراد لتحقيق زيادة في الاستهلاك (الطلب) والذي بدوره يحقّز الإنتاج للنمو، إلا أن هذا النمو في الطلب كان نمواً مصطنعاً، فكان يتعين على الاقتصاد اليوناني تحقيق نمواً في إنتاجه يغطي بأجوره وريعه وأرباحه الدخل العالية التي دعمها الإنفاق الحكومي، كما يجب أن يغطي بضرائه التي يقدمها للدولة خدمة الدين الذي تحمّلته الدولة، وهذا ما لم يحصل، فاستمرت الدولة بالاستدانة ليتحقق النمو في الناتج ولكنه نمواً غير قادر على المنافسة أو على تعويض ثمنه، أي بعبارة أخرى، لم يكن قادراً على خلق دخول عالية يمكن معها الاستغناء عن المديونية الخارجية.

ثانياً: الأزمة

في الأول من يناير عام ٢٠٠١، أصبحت اليونان العضو الثاني عشر لمجموعة اليورو، وإن من بين المزايا التي لا بد من توفرها في أعضاء هذه المجموعة هي:

١. معالجة التضخم لكي لا تكون هناك مخاوف من حدوثه وبالتالي مخاوف من رفع أسعار الفائدة فتبقى بمستويات منخفضة.

٢. إلغاء تقلبات أسعار الصرف أو إمكانية خفض قيمة العملة لأغراض تنافسية وبالتالي التقليل من المخاطر، لذلك تم الاتفاق على إصدار العملة الموحدة منذ عام ٢٠٠٢.
٣. إن انخفاض التضخم وانخفاض أسعار الفائدة سيشجع الاقتراض ولأجل طويلة، وبالتالي يتحفز الاستثمار لتحقيق النمو المطلوب.

لقد عملت اليونان على تحقيق هذه الخصائص المتعلقة بالجانب النقدي، فاستطاعت من خفض أسعار الفائدة الاسمية في عشر سنوات من (٢٠%) عام ١٩٩٤ إلى (٣.٥%) عام ٢٠٠٥، كما حافظت اليونان على معدلات تضخم منخفضة بلغت عشر ما كان عليه قبل دخول مجموعة اليورو (٣.٤%) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، وإن هذه التهيئة للبيئة الاقتصادية (فضلاً عن تدفق أموال الاقتراض الخارجي) حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي كبيراً "بلغ بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨ حوالي (٣.٩%)، وهو ثاني أعلى معدل بعد أيرلندا في منطقة اليورو. (George S. Tavlas, p2)

إلا أن ثمة أزمة بدأت تطفو على السطح واشتد تأثيرها السلبي على خلفية الأزمة العالمية التي تفجرت عام ٢٠٠٨، ولابد البحث في الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة في هذا الوقت على الرغم من أن الأسباب البنوية لها موجودة منذ عقود (الاستدانة) ويمكن تحديد هذه الأسباب بما يأتي:

١. العدوى الاقتصادية: تحصل العدوى عند انهيار مؤسسة ما يتسبب في خلق أزمة ثقة من شأنها إصابة مؤسسات أخرى لا ترتبط بالمؤسسة الأولى، مما يترتب عليه تراجع في حركة النشاط الاقتصادي، وتتحقق العدوى أيضاً إذا ترتب على انهيار أسواق المال أو أسواق العملة في دولة ما نشوء أزمة ثقة يترتب عليها انهيار أسواق المال في دولة أخرى قد لا ترتبط بروابط اقتصادية كبيرة مع الدولة الأخرى. (عمرو محيي الدين، ص ٨٨)

لذلك فإن السبب المباشر الذي أدى إلى إدراك مقدار الأزمة اليونانية هو الأزمة التي بدأت بانهيار رابع بنك استثماري أمريكي في ١٥ أغسطس ٢٠٠٨، حيث كان بداية حقيقية لأزمة الاقتصاد العالمي بصفة عامة ولليونان بصفة خاصة.

٢. القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية: شهد الاقتصاد اليوناني في السنوات العشرة الأخيرة تفكيك منهجيته الإنتاجية لاسيما في القطاع الصناعي، وتدمير البنية التحتية، والاستعاضة عن السلع المنتجة محلياً بالسلع المستوردة، حيث شجعت الحكومة اليونانية المصنع في المناطق الشمالية للانتقال إلى دول البلقان وذلك لرخص العمالة وقلة التكاليف، وشجعت المستثمرين في ذلك، وتهاونت معهم مما كان له أثر في تقادم الأزمة. (عبد الستار بركات)

كما يعاني الاقتصاد اليوناني من ضعف القدرة التنافسية، ويعود السبب في ذلك لأسباب عدة أولها سوء نظام الحوافز المتبع، حيث لا يقوم على أساس الربط بين ارتفاع الرواتب مع ارتفاع الأداء، كما أن سوء تخصيص الموارد الناتج عن عدم منح الحكم الذاتي للوحدات التنظيمية وزيادة العمالة أدى أيضاً إلى تراجع الإنتاجية والقدرة التنافسية، أما العامل الثالث فهو عامل الفساد، إذ يمكن القول بأنه العامل المؤثر تأثيراً بالغا جيوب الفاسدين، وفي عام ٢٠٠٩ احتلت اليونان في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية العالمية أكثر الدول فساداً من بين الدول الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع بلغاريا ورومانيا. (Costas

(Meghir & others, p15,16)

٣. إن تراجع الإنتاجية أدى إلى خفض الدخل، فعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة التي مر ذكرها، والتي أدت إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا لا يعني بالضرورة زيادة في دخول جميع شرائح الشعب، لأن سوء التوزيع غالباً ما يجعل عدد الفقراء في تزايد بالرغم من زيادة الثروة، فتحوّلت الأسر اليونانية من مودع في البنوك إلى مقترض من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة المعتاد، فقلت ودائع الادخار من (٧٤.٤) مليار يورو عام ٢٠٠٥

و(٧٤.١) مليار عام ٢٠٠٦ إلى (٧٠.٦) و(٦٤.٩) مليار يورو عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي. (STATISTICAL YEARBOOK of Greece 2008,p460)

٤. العامل السياسي: إن السياسات الاقتصادية التي يحددها الساسة كانت دائماً ناتجة عن الضغوط الشعبية، فلا تتبع قواعد مالية صارمة بل تتبع النهج الكينزي -ولكن بشكل مفرط أو مشوه-، الأمر الذي جعلها الآن في وضع لا تستطيع التخلص من ديون متراكمة تبلغ حوالي (١٣٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، فاعتادت الحكومات المتعاقبة أن تأن تحت وطأة هذه الديون المتراكمة. (Euclid Tsakalotos,p2)

٥. تكلفة الألعاب الأولمبية التي استضافتها أثناء عام ٢٠٠٤، حيث كلفت ما لم تكلفه ألعاب أولمبية من قبل، وأكثر المراقبين قالوا أن الشعب اليوناني سوف يدفع هذه التكلفة على مدى خمسة عشر عاماً قادمة. (عبد الستار بركات)

ثالثاً: الآثار السياسية للأزمة

من المعروف أنه لا يمكن الفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي من حيث أثرهما المتبادل، فكما أن لكل أزمة سياسية انعكاسات اقتصادية، فإنه لكل أزمة اقتصادية انعكاساتها السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، ويمكن تلخيص الآثار السياسية للأزمة الاقتصادية اليونانية فيما يأتي:

١. على المستوى الخارجي: أثارت الأزمة الاقتصادية اليونانية عدد من التساؤلات والقناعات لدى الجانب الأوروبي تعكس رؤية الأوروبيين الجديدة للاتحاد الأوروبي ولليونان، ولما يجب أن يتبع على مستوى الاتحاد بعد هذه الأزمة، ويمكن حصر هذه الرؤية الجديدة في أمرين هامين:

أ. **رؤية الرأي العام الرسمي والشعبي الأوروبي لليونان:** هناك دوماً علاقة ارتباط قوية بين المنظور الوطني لمجتمع ما، وما يمكن أن ينطبق عليه وصف (شخصيته الوطنية) المكونة جزئياً من تاريخه، ومعتقداته، وممارساته الدينية، فألمانيا كما هو معروف هي أرض المذهب اللوثيري (نسبة إلى المعلم الديني مارتن لوثر)، وهو مذهب يؤمن بأن الشر يجب أن ينال جزاءه، وأن هؤلاء الذين يهبهم الله النعم فيضيعونها نتيجة الإسراف وإهمال أداء الواجب -كما في حالة اليونان- يجب أن لا يتوقعوا أي رحمة، ويرى أتباع هذا المذهب أن الكاثوليك اللاتين أكثر تسامحاً مع الخطيئة، وأكثر رغبة في الصفح، كما أنهم ينظرون بشكل إيجابي لأعمال الخير التي تنفع الفقراء والكسالى.

ولمّا كانت ألمانيا من أكثر الدول مساهمة من النواحي المادية في إنشاء الاتحاد الأوروبي منذ بدايته الأولى، عندما كان يطلق عليه اتحاد الفحم والصلب، فإن الألمان يشعرون اليوم بعد هذه الأزمة بعدم الارتياح بسبب تلك المعاملة اللامبالية للإنجازات التي حققتها أوروبا في بناء اتحادها، وسوقها الموحد، وعملتها المشتركة، على مدى السنين عاماً الماضية، وهو إنجاز جماعي ليس له نظير في التاريخ المعاصر، ويمثل قيمة يجب المحافظة عليها على الدوام، ولا يصح لدولة أو دولتين أن تتسبب بانهايار هذا المشروع (وليام فاف).

طالما كانت ألمانيا ومعها فرنسا تحاولان الدفاع عن اليونان والدول الأخرى التي تعاني من أزمة اقتصادية لإنقاذ مشروع الوحدة، فكلتا الدولتين تحفزهما رؤية مستقبلية عن أوروبا الموحدة،

وعلى الرغم من أنهما تختلفان في السياسة الواجب إتباعها، لكن كليهما تريدان تشكيل قوة عالمية، وتوسيعها نحو دول أخرى (ريغينيو برجنسكي، ص ٤٢).

إلا أن شدة الأزمة ومقدار الضرر الذي سيلحق بالاقتصاديات الأخرى، قد يرغم ألمانيا وفرنسا على اتخاذ إجراءات مختلفة، لاسيما وأن الأجيال التي تحكم ألمانيا الآن لم يعودوا ينتمون إلى الجيل الذي تكونت خبراته من خلال تولي مناصب أثناء حقبة الحرب الباردة، مما قد يؤدي إلى حدوث نوع من التغيير يطال التفكير والموقف، فتصبح ألمانيا مختلفة عما كان يعرفها الجميع، والتي كانت مستعدة دوماً للتضحية بسيادتها ومصالحها من أجل المؤسسات فوق الوطنية (أحمد دياب، ص ١٣٣).

إن انتشار الأزمة عبر أوروبا هو ما يثير المخاوف، وحنق الألمان والفرنسيين ويفقد ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي اليوناني لا يتجاوز (٢.٤%) من الناتج الأوروبي، مما يشير إلى الأثر الضعيف لهذا الاقتصاد على المستوى الأوروبي، إلا أن البعض يشكك في الدول صغيرة أو مؤسسة قد يؤدي إفلاسها إلى انتشار الأزمة لمدى غير محسوب، كما حصل لـ (Lehman Brother) عندما انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرت في الأسواق العالمية (Andrew flower, p9).

وقد تقام الازدراء الأوروبي منذ أن كشفت هيئة (يوروستات) للإحصاءات الأوروبية أن اليونان قامت بتزييف حساباتها العامة، وتعتبر الأسواق هذه الخطوة بمثابة الضربة التي نسفت مصداقية ضوابط اليورو، وسيكون من الصعب وعلى الرغم مما يردده الأوروبيون إعادة الثقة للمتعاملين بسهولة، حيث تساءلت المستشارة الألمانية (أنغيلا ميركل): كيف سنحترم معاهدة الاستقرار؟ - الآلية الأوروبية لوضع حدود للعجز في مالية الدول الأعضاء- وقد يلزمن المثل اليوناني بقيود صارمة، لا بل صارمة جداً (منير فياض).

ومن الناحية الواقعية، فإنه منذ أن بدأت الاهتمامات تتعاضد بخصوص مقدرة اليونان على احتواء ديونها، أصبح اليورو تحت ضغط البيع المتواصل، والمشكلة ليس في بيع اليورو، ولكن متى يتم البيع؟ وما مدى مستواه؟، فقدت عملة اليورو من قيمتها أمام الدولار والين، وبذلك فإن هذه الأزمة هزت اقتصاد اليورو بأجمعه وهو ثاني أكبر احتياطي للعملة بعد الدولار، ولا يمكن أن تتعافى المنطقة اقتصادياً إلا بعد أن يثق المستثمرون بقدرة اليونان على خفض عجوزاتها وبالتالي تسديد ديونها (جريدة العرب الأسبوعية، ص ١٣).

وأن ما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع الضغط على اليونان لإتباع سياسات تقشفية كبيرة، لأن ذلك قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي كبير، فيرى الأوروبيون أن اليونان أوقعتهم في ورطة حقيقية لأن النقشف وما ينتج عنه من انكماش سيؤثر سلباً على الاقتصاد الأوروبي مرة أخرى (أدريان باست، ص ٨).

ب. الدعوة لإعادة النظر في الهيكلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي: تعالت الأصوات في الاتحاد الأوروبي المؤيدة لإجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام كعلاج لأزمة اليونان؛ ذلك لأن ارتفاع العجز العام ومستوى الدين يؤديان إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية مما يكبد القطاع الخاص المزيد

ت. من تكاليف الاقتراض، وبالتالي ينخفض معدل الاستثمار ويكبح النمو، فضلاً عن ذلك، فإن التضخم الجامح الذي ينتج عن النفقات المالية المفرطة وتراجع قيمة العملات سيعقد الأمر على المدنيين، وفي

ث. الوقت نفسه، لا ينشغل صناع القرار بالدين المفرط والإنفاق الكبير والتضخم فحسب، وإنما ينشغلون بما يمكن أن يؤديه التقشف من الوقوع مجدداً في حالة الركود في حال خفض الإنفاق بسرعة فائقة كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي عندما تجاهلت الحكومات الحاجة إلى دعم الطلب الإجمالي عبر تعزيز الاستثمار والاستهلاك.

إن السياسات الدقيقة الواجب إتباعها لمواجهة الأزمة تتطلب المزيد من الحذر، فعلى الرغم من استقلالية البنك المركزي الأوروبي، إلا أنه لا توجد آلية رسمية لضمان تنسيق مقارب بين السياسة النقدية والمالية على مستوى أوربا، فالسياسة المالية فقط هي من تخضع للمعايير الصارمة التي ينص عليها ميثاق الاستقرار والنمو، لذا لا بد من تعديل هذا الميثاق ليكون البنك المركزي الأوروبي مستهدفاً بسياسته الاحتياطي الفدرالي والنمو والعمالة وليس استقرار الأسعار فحسب (المصدر نفسه).

ومن جانب آخر، لا بد من توحيد السياسات الاقتصادية الأوروبية لتكون كل دولة مسؤولة عن تنفيذ سياسات تتفق على ستراتييجيتها جميع الدول، فمثلاً لا بد أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب فيها مع معدل الإنتاج، وإجراء إصلاحات بنوية في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم، لتصل بذلك إلى ما وصلت إليه حكومة تاتشر في ثمانينيات القرن الماضي أو حكومة لانغ في نيوزيلندا عام ١٩٨٤ (سالي ماكمارا، جي دي فوستر، ص ٢).

إن التبرير لعدم وجود إطار قانوني أو مؤسساتي يجبر حكومات الاتحاد الأوروبي لإتباع سياسة معينة هو أنه إذا ما حصلت أزمة في إحدى الدول فإنها ستكون مسؤولة عن حل تلك الأزمة بنفسها، بل تنص معاهدة تفعيل الاتحاد الأوروبي على منع أي دولة عضو في الاتحاد من الإنقاذ المالي لدولة أخرى، لكن الواقع اليوم يشير إلى أن الاتحاد يضطر للإنقاذ المالي في الوقت الذي لا تضطر الحكومات لأن تلتزم فيه بسياسات موحدة ودائمة (المصدر نفسه، ص ٣).

١. على المستوى الداخلي: تراجع الثقة بالأحزاب التقليدية وقادتها

تناوب على السلطة في اليونان منذ بداية العهد الديمقراطي ونهاية الدكتاتورية العسكرية عام ١٩٧٤ حزبان تقليديان يمثلان الجدلية السياسية السائدة في معظم الدول الأوروبية، مثل الحزب الأول (الديمقراطية الجديدة N.D) اليميني الليبرالي، ومثل الحزب الثاني (الحزب الاشتراكي الباسوك PASOK) اليسار المعتدل.

وكان حزب الديمقراطية الجديدة هو الأسبق بالوصول إلى السلطة حيث ترأس الحكومة في عقد السبعينيات زعيمه قسطنطين كرامنليس (١٩٧٤-١٩٨٠)، وهذا الحزب يمثل عقيدة سياسية ليبرالية تقوم على أساس مبدأ اقتصادي يحقق التوازن بين نشر آلية السوق وتدخل الدولة لتحقيق عدالة اجتماعية (Greek political parties).

إن هذه العقيدة التي تجعله شبيهاً إلى حد كبير بالحزب الديغولي الفرنسي، دفعت حكومة كرامانليس إلى تنفيذ الموجة الثانية* من التدخل الحكومي في الاقتصاد بتبني موجه تأمين للقطاع الخاص (Jose-Maria Maravall,p81) كان الغرض منها كسب التأييد الشعبي وتأكيد الرقابة الحكومية الاقتصادية على القطاعات الرئيسية، وأن الديمقراطية المتحققة حديثاً ليست لطبقة اجتماعية معينة (ليست للأغنياء) (George pagoulatos, p359).

ولمّا كان الحزب اليميني ينهج نهجاً يسارياً في حكومته الأولى والثانية (١٩٧٤-١٩٨٠)، فإن الحزب الاشتراكي الذي تولى بقيادة باباندريو (الأب)* (١٩٨١-١٩٨٩) رئاسة الحكومة كان مضطراً لقيادة موجة ثالثة من موجات التدخل الحكومي بالاقتصاد حين قرر تأمين القطاعات الاستراتيجية الاقتصادية مثل التعدين وشركات صناعة رئيسة بحيث سيطرت الدولة على ١٩ من أكبر ٥٠ شركة صناعية بشكل مباشر أو غير مباشر (Bermeo, Nancy, p4).

تدلل هذه المسيرة السياسية لعقدي السبعينيات والثمانينيات لكلا الحزبين أن الشعب اليوناني يؤيد النهج القائم على تدخل الدولة في الاقتصاد، الأمر الذي جعل الحزب اليميني قبل اليساري يتبع سياسات حكومية قائمة على التدخل، واستمر هذا النهج الحكومي لدرجة أن الحكومة تبنت توسيع مشاريع القطاع العام حتى التي تحقق خسائر في بعض الأحيان، حيث أنشأت على سبيل المثال في عقد الثمانينيات الشركة القابضة (OAE) وهي عبارة عن ٤٤ شركة حكومية تعاني من الترهل والديون الكبيرين جداً، الأمر الذي غير في نهاية المطاف الفتايات الحكومية لتتجه نحو فكرة الخصخصة، لكنها فكرة ظلت مجمدة حتى عام ١٩٩٠ خوفاً من ردة الفعل الشعبية، فالحكومة في اليونان كانت تغامر بالمستقبل وتستدين لتحقيق رضا الناخبين (George pagoulatos, p359).

وفي عام ١٩٩٠ تجرأ حزب الديمقراطية الجديدة عند توليه الحكومة برئاسة كونستانتينوس متسوتاكيس ببدء عملية الخصخصة، وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية للسياسات التي اتبعت إلا أن الناخبين افقدوا الحزب الحاكم الأغلبية البرلمانية عام ١٩٩٣ ليتولى حزب الباسوك من جديد بقيادة باباندريو الحكم، إلا أن تغيير الحزب الحاكم لم يغير من السياسات الاقتصادية المتبعة، فعلى الرغم من أن حزب الباسوك اشتراكياً وكان يطالب منذ تأسيسه بدور كبير للدولة وللنقابات في التوظيف وتحديد حدود دنيا للأجور وغير ذلك من الآراء (PASOK, p11) إلا أن حال الاقتصاد في وقتها ومطالب المجموعة الأوربية، وانتشار ظاهرة العولمة بشكل كبير، واتفاقية ماسترخت التي تحدد للدول الأعضاء نسبة مديونية لا تتجاوزها وسياسات ضريبية منضبطة، كل ذلك جعل الحكومة الاشتراكية لا تتراجع عن تلك السياسات واستمر حزب الباسوك بالحكم وفق هذه السياسات حتى عام ٢٠٠٤ بعد أن توفي باباندريو (الأب) وتولي كوستاس سيميكييس رئاسة الحزب والحكومة من بعده عام ١٩٩٦ (George pagoulatos, p360).

وبعد لمس المواطنون أثر الصعوبات والإشكاليات الاقتصادية والجوانب السلبية مما اعتبروه سياسات رأسمالية يتبناها حزب اشتراكي، وسعي الحكومة لاستضافة الأولمبيات وتحمل تكاليفها، اختارت

* كانت الموجة الأولى من التدخل الحكومي في الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية بتخصيص استثمارات كبيرة شملت المرافق العامة المتضمنة الاتصالات والكهرباء والسياحة الوطنية.

* أندرياس باباندريو هو مؤسس حزب الباسوك وتوفي عام ١٩٩٦، ونجله جورج باباندريو تزعم الحزب وترأس الحكومة عام ٢٠٠٩.

* أنظر السبب (٥) من أسباب الأزمة آنفة الذكر.

الأغلبية الحزب البديل وهو (الديمقراطية الجديدة) برئاسة كوستاتس كارامانليس (أبن أخ رئيس الوزراء الأسبق قسطنطين كارامانليس) عام ٢٠٠٤، ولكن لم يتحقق لهم التغيير الذي كانوا يريدون بل زداد التذمر الشعبي من الأداء الاقتصادية بارتفاع معدلات البطالة** وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل للطبقات الدنيا*** (مي الصايغ، ص ٣٠) ناهيك عن ظهور فضائح للحزب الحاكم منذ بداية توليه الحكم تمثلت ببيع سندات حكومية بأعلى من قيمتها لصناديق معاشات تقاعد تابعة للدولة (ديناكير ياكيدو، ص ٥)، وفضيحة التجسس على الهواتف، وزيادة حجم ضريبة المبيعات التي يتحملها المستهلك بدلاً عن أصحاب رؤوس الأموال (جريدة الوسط، ص ٢٩)، الأمر الذي أرجع الرأي العام لمناصرة الحزب الاشتراكي مرة أخرى عام ٢٠٠٩ بقيادة باباندريو (الابن). إن ظهور الأزمة الاقتصادية الأخيرة وتقهم أسبابها ذات الجذور الممتدة لعقود من السياسات الخاطئة المسؤول عنها الحزبان التقليديان، جعل الرأي العام الشعبي يفقد الثقة بالحكام الذين هم في واقع الأمر أسر سيطرت على أحزاب لم تستطع قيادة البلاد بالشكل الصحيح، وأصبحوا بعد الأزمة يأتزمون بأوامر الاتحاد الأوروبي أو صندوق النقد الدولي، فأصبح الشعب اليوناني مقتنع اليوم بأن ساسته بمختلف توجهاتهم غير قادرين على أخراج البلاد من الأزمة، وأن العالم يديره عالم المال والمنظمات المانحة للقروض (حديث لجان كلود تريشة حاكم المصرف المركزي الأوروبي).

الخاتمة

تبين أزمة الاقتصاد اليوناني عدم إمكانية الاعتماد على التمويل الخارجي لمدى غير محدود، لاسيما إذا لم يكن اقتصاد البلد قادراً على استثمار هذه الأموال بشكل يحقق ربحية عالية تمكنه من سداد الديون وتحقيق التنمية، وأن صانع القرار السياسي ورأس الخطط الاقتصادية لا يكفي تحقيق المكاسب الآتية على حساب المستقبل، الأمر الذي يفقده ثقة المستثمرين في الجانب الاقتصادي، وثقة شعبه وحكومات الدول الشريكة له في الجانب السياسي. كما كشفت هذه الأزمة التباينات بين نوعين من اقتصاديات منطقة اليورو، اقتصاديات (الفائض) الدائنة واقتصاديات (العجز) المدينة، وأن إعلان الوحدة بينها لا يلغي هذا التباين، بل يوجب العمل على ردم الهوة من خلال تعزيز الاقتصاد الحقيقي لدول العجز. إن المتنبع للأزمة اليونانية بشكل خاص، والأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو بشكل عام، يستنتج أن أي اتحاد اقتصادي يصل إلى مرحلة توحيد العملة لابد له من توحيد السياستين المالية والنقدية، وأن توحيد الأخيرة فقط يسبب تناقض بين السياستين، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إخفاء بعض الحقائق الإحصائية عن حالة المالية العامة فيها.

كما بينت الأزمة اليونانية للشعوب لاسيما الطبقة المتقفة منها، أن البرامج الانتخابية والإنجازات المعلنة من قبل الأحزاب والمرشحين للانتخابات لا تكفي لتقييم أدائها، فقد تكون هذه الإنجازات ظاهرية تخفي ورائها نتائج تفجر أزمة في المستقبل.

المصادر

المصادر العربية

** اقترنت نسبة البطالة في الفئة العمرية (١٨-٢٥) من (٢٥%) .
*** أنظر السبب (٣) من أسباب الأزمة آنفة الذكر.

١. أحمد دياب، اقتصادات الأزمة في أوروبا: الأزمة المالية في اليونان وإيرلندا، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١.
٢. أدريان باست، ما سبب انشغال العالم بأزمة اليونان؟، جريدة الجريدة، العدد ٨٥٩، الأربعاء، ١٧ فبراير ٢٠١٠، ص ٨.
٣. تقارير التنمية البشرية (HDR)، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، UNDP.
٤. جريدة الوسط، المحتجون اليونانيون يقذفون الشرطة بالبيض، العدد ٢٢٩٣، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٩.
٥. حديث خاص بيورونيوز لمدير المصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه، ٢٠١١/٨/٣٠، www.arabic.euronews.net
٦. ديناكير ياكيدو، فضيحة إغريقية تكشف علل البلاد: اليونان رجل أوروبا المريض، صحيفة العرب، ٢٠٠٨/٢/١٢، ص ٥.
٧. الديون هي المشكلة: اليورو يناضل للتعافي من أزمة اليونان، جريدة العرب الأسبوعي، السبت، ٢٠١٠/٢/٢٠، ص ١٣.
٨. ريغينيو برجسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، مركز الدراسات العسكرية، ط ٢، ١٩٩٩.
٩. سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، ترجمة: علي الحارس، مركز هيرتيج، ٦ مايو ٢٠١٠.
١٠. عبد الستار بركات، كيف تفجرت الأزمة في اليونان.. ومن يتحمل المسؤولية؟، جريدة الأهرام، الأحد، ٩/مايو/ ٢٠١٠، السنة ١٣٤، العدد ٤٥٠٧٩.
١١. عمرو محيي الدين، أزمة النمر الآسيوية: الجذور والآليات والدروس المستفادة.
١٢. الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية، نظرة على الاقتصاد اليوناني.
١٣. منير فياض، اقتصاد اليونان المتهاك يربك منطقة اليورو، صحيفة الرؤية الاقتصادية، ١٨/يناير، ٢٠١١.
١٤. مي الصايغ، اليونان انتفاضة اجتماعية ضد الإقطاع السياسي، ثلاث معضلات جوهرية حركت الشارع: البطالة والفساد وانعدام الثقة، صحيفة الأخبار، العدد ٧٠٦، ٢٢/١/٢٠٠٨، ص ٣٠.
١٥. ميخائيليس □ اسيلياديس، بيئة الاستثمار والأعمال في اليونان، الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية.
١٦. وليام فاف، ازدهار ألمانيا... مصدر قلق للجيران، جريدة الاتحاد، ١٢/٨/٢٠١٠.

المصادر الأجنبية

1. Andrew flower, *Demystifying Sovereign Debt in Greece: Why It Matters to Us*, Atlanta Fed's research department, 2010
2. Bank of Greece, Eurosystem, 20/09/2010, www.BankofGreece.gr

3. Bermeo, Nancy (1990). *'Greek Public Enterprise: Some Historical and Comparative.*
4. Costas Meghir & others, *The economic crisis in Greece: A time of reform and opportunity* , Yale University, University College London and IFS, 5 August 2010.
5. Costas Meghir & others, *The economic crisis in Greece: A time of reform and opportunity* , Yale University, University College London and IFS, 5 August 2010
6. Economic watch, *Greece Economic structure*, www.economicwatch.com
7. Eleni papadopoulou and others, *national report on RD policy design Greece, assessing the impact of rural development policies*, Department of agriculture Economic, Aristotle University
8. Euclid Tsakalotos, *Greek Economic Crisis*, July 2010, Department of International and European Economic Studies, Athens University of Economics and Business
9. Euclid tsakalotos, *Greek Economic Crisis*, Department of international and European economic studies, Athens University of economics and business, july, 2010
10. Eurostat , *Government Finance Statistics*, 2010
11. George pagoulatos, *the politics of privatization redrawing the public-private boundary*, west European politics, Vol 28, No:2, 358-380. march 2005.
12. George S. Tavlas, *The Greek financial crisis: growing imbalances and sovereign spreads*, Bank of Greece, Economics Research Department, Greece Stephen Hall, University of Leicester, UK, Working Paper No. 11/25, March 2011
13. Greek political parties, www.greeceindex.com
14. International Monetary Fund, [World Economic Outlook Database, April 2010](#)
15. Jose-Maria Maravall (1993). *'Politics and Policy: Economic Reforms in Southern Europe'*, in
16. Luiz-Carlos Bresser Pereira & OTHERS, *Economic Reforms in New Democracies*. Cambridge: Cambridge University Press

17. *Perspectives', Modern Greek Studies Yearbook, Vol. 6, University of Minnesota, 1–21.*
18. *STATISTICAL YEARBOOK of Greece 2008, NATIONAL STATISTICAL SERVICE OF GREECE (NSSG), 2009*
19. *United nation Economic commission for Europe, statistical department, trades in Europe and north America 2005, U.N, new York and Geneva, U.N publications*
20. *World Bank & IFC, Doing Business, 2007-2009-2011, publication: palgnava Macmillan, Washington D.C.*